
محاكمة طه حسين
خيرى شلبى
Bibliotheca Alexandrina
0147126

محاكمة طه حسين

الغلاف للفنان خلف طايع

محاكمة طه حسين

الغلاف للفنان خلف طايع

مقدمة الطبعة الثانية

هذا القرار .. وهذا النائب

لا أظن أننى أحببت كتابا من كتبى قدر حبى لهذا الكتاب الحميم ... فرغم أنه طبع منذ أكثر من عشرين عاما طبعة محدودة جداً فى بيروت؛ فإن شهرته قد طبقت الآفاق بالفعل. لايمر وقت يقصر أو يطول إلا وأقرأ مقالاً عنه هنا أو هناك، من المحيط إلى الخليج، وحتى فى بلاد الفرنجة. ولقد سبب لى فرحة لا يمكن وصفها، ففى أكثر من صدفة تقع فى يدى جريدة أو مجلة أجنبية فأجد على صفحة منها كلاما كثيراً يتوسطه غلاف هذا الكتاب، فأعرف أن هذه مقالة عنه، فأسعى لمن يترجمها لى فإذا قد نلت من التقريظ والتقدير ما يخجل تواضعى، ليس لقدرتى على التخيل وهى ضئيلة للغاية هنا، وليس

لقدرتى على تحقيق هذه القضية تاريخياً وأدبياً وهى شديدة التواضع، إنما لكونى - فحسب - قد أتحت لقراء طه حسين ودارسيه وعشاقه قراءة هذه الوثيقة المهمة التي لم تكن لتخطر على بال أحد من الدراسين والمحققين: تلك هى قرار النيابة فى قضية كتاب (فى الشعر الجاهلى) لمؤلفه الدكتور طه حسين، التى شغلت الرأى العام زمنا طويلاً، وأحدثت دوياً هائلا فى جميع أنحاد البلاد، واهتز لها البرلمان ومجلس الوزارء وجميع الأوساط العلمية والسياسية كأنها قضية العصر. فكيف جرى التحقيق مع طه حسين فى النيابة العامة؟ ما نوع الأسئلة التى وجهها إليه النائب العام؟ وكيف أجاب طه حسين؟ هل هذه النيابة العامة جزء من ذلك المجتمع العجيب الذى هبَّ يطلب محاكمة مفكر على فكره بل يطالب برأسه لمجرد أنه اجتهد فى البحث فى موضوع حساس وحرج؟ أم أنها نيابة على درجة من الثقافة والتحضر وامتناع الأفق تؤمن بالديمقراطية وحرية الرأى وحرية البحث العلمى؟ وهل يمكن لمجتمع كهذا أن يفرز نيابة كهذه؟! ما هى بالضبط تفاصيل القرار الذى وضعته النيابة فى قضية من أخطر قضايا العصر الراهن؟ ... إنه لأمر شائق بالفعل؛ وقراءة هذا القرار على مستو عريض يتيح للدراسين الوقوف على حقيقة المسألة. وصحيح أنهم يعرفون أن المسألة

قد سويت لصالح طه حسين، ولكن كيف سويت؟ هل بقرار سياسى أم بحق كفله القانون فعلاً؟ ...

ولهذا فقد قوبل الكتاب بترحاب كبير جداً، ونفدت طبعته فى أيام قليلة لدرجة أن خبر صدوره ما كاد ينتشر حتى كانت النسخ قد نفدت، خاصة أن ما جاء منها إلى مصر قليل، ولدى بائع واحد بعينه.

الطريف أن شهرة هذا الكتاب أصابتنى بكثير من الحرج بلغ حد الغيظ من نفسى؛ فكلما قرأت دراسة عن طه حسين ووجدت هذا الكتاب فى هوامشها تمنيت أو أننى اهتممت بكتابته على نحو أفضل، لو أننى رجعت الى مضبطة البرلمان ونقلت تفاصيل الجلسات التى نوقش فيها أمر هذا الكتاب، أو أننى بحثتُ عن مجموعة الكتب التى كتبها لفيف من العلماء يردون بها على كتاب الشعر الجاهلى، مثل كتاب الشيخ الخضر حسين وكتاب المفكر الإسلامى محمد فريد وجدى، وغيرهما من الكتب التى بلغت كما علمت أربعا، كان يتعين على قراءتها كلها وتوصيل خيوطها بخيوط الشعر الجاهلى فى جدل مثمر خلاق .. تمنيت لو أننى حققت القضية تاريخيا وأدبياً، بأن أقدم قراءة عميقة وشاملة للعصر كله بكل تياراته الأدبية والفكرية والعلمية، تمنيت أن ، وأن، وأن، إلى

مالا نهاية.

لكننى فى النهاية أثوب الى رشدى بهذا السؤال: هل كنت قادراً أصلاً على هذا العمل حتى تتندم على أنك لم تقم به؟!

الجواب بالطبع: لا ...

فلست بهذه الكفاءة العلمية، كما أن هذا ليس ميدانى ولم أتاهل فيه بأى مؤهل.

إنما المسألة لم تكن هكذا فى الأساس، فمنذ عشرين عاما لم أكن معنيا بالقضايا العلمية قدر عنايتى بقضايا الفن، لا من خلال كتبه النظرية بل من خلال الفن نفسه، فالهم الأساسى الذى كان يشغلنى هو تجهيز نفسى ككاتب روائى، بعد أن جربت الكتابة، فى ميادين كثيرة: الشعر، النقد المسرحى، النقد الأدبى، كتابة المسرح، الأدب الإذاعى، النقد الإذاعى، حتى تبين لى عبر هذه الكتابات المختلفة الأشكال أننى إنما أكرس لكاتب روائى مرتقب، بدأ يطل فارضا نفسه على كل اهتماماتى، بعدد كبير من القصص القصيرة، وثلاث روايات: (اللعب خارج الحلبة) و(السنيورة) و(الأوباش). مع ذلك لم أكن أصادر أى فكرة تطرأ لى خارج الفن القصصى والروائى وأجد فيها إثارة لشهوة الكتابة.

وكنت قد ارتبطت مع إذاعة البرنامج الثانى بمشروع جذاب

استهوانى منذ سنوات سابقة ووجدت فيه متعة فنية كبيرة. ذلك هو البحث فى الـ «ريبرتوار» المجهول للمسرح المصرى. هو مشروع فرضته الصدفة المحضة، نتيجة لهوايتى العتيقة فى زيارة الأرصفة والمكتبات المتخصصة فى بيع الكتب القديمة، من دسوق إلى دمنهور الى الاسكندرية الى القاهرة كنت أشمشم على كل رف تتكدس فوقه كتب قديمة، لأندفع فى الحال، بإذن أو بغير إذن، فأقلب بها تلقائيا. بهذه الهواية التقيت جميع المصادر التراثية قبل أن أقرأ عنها وأعرف مدى أهميتها. فمن المكتبة الحجازية بميدان المنشية فى الإسكندرية، ومكتبة أخرى فى شارع عبد المنعم اقتنيت الأمهات بقروش زهيدة. واكتشفت فى القاهرة أشهر وأضخم مكتبة لبيع الكتب القديمة لصاحبها الشيخ على خريوش فى درب الجماميز. ولأنها تلال فوق تلال فإنك إن سألت الرجل عن كتاب بعينه فتح لك الباب وتركك تدخل لتبحث عنه بنفسك، وقد لاتخبره ولكنك لن تخرج من المكتبة إلا آخر النهار حاملاً تلالاً من الأمهات النادرة فى طبعاتها الأولى.

فى هذه المكتبة وقع فى يدى كتاب مطبوع فى مصر فى أوائل القرن بعنوان (يوسف الصديق). قلبته فإذا هو مسرحية شعرية من تأليف القس ابراهيم باز الحداد؛ مذكور تحت

عنوانها أنها مثلت فى أواخر القرن الماضى. وأنها مثنى وثلاث ورباع، فإذا أنا أمام مسرحية متينة البيان محكمة الصياغة، مكتوبة من أولها إلى أخرى شعراً خالصاً. فخطر فى ذهنى أن مسرحية (علىَ بك الكبير) لأحمد شوقى ليست - إذن - أول مسرحية شعرية فى تاريخ المسرح المصرى، بل سبقتها تجارب أنضج منها بكثير. ورأيت أن موضوعا عنها يمكن أن يثير شهية الدراسين لإعادة النظر فى بعض المقولات - على أن زياراتى المتواصلة لمكتبة الجماميز وضعت بين يدى عددا هائلا جداً من المسرحيات المطبوعة فى أوائل وأواسط هذا القرن، وكلها - ويا للعجب - سبق تمثيلها على خشبة المشرح إما بجمعيات مدرسية أو بجوق محترف. قد تدهش إذا علمت أن عدد هذه المسرحيات فاق المائتى مسرحية، بحثت فى جميع الكتب والدراسات التى أرخت للمسرح المصرى، ولأدب المسرح، وبحثت فى «ريبرتوار» بعض الفرق، فلم أجد أى ذكر لواحدة من هذه المسرحيات رغم مالمعظمها من قيمة فنية كبيرة، ولبعضها قيمة تاريخية أكبر. ولما كنت أنذاك غرا غشيما فقد استجبت لإغراء أحد الدكاترة الباحثين فى تاريخ المسرح العربى، فبعته قدراً هائلا من هذه النصوص بثمن بخس فى لحظة إفلاس مدقع، وكان عزائى أنها عنده أهم من وجودها

عندى لأنه كمتخصص سوف يسلط عليها الضوء. ولكن ما بقى عندى كان أكثر عدداً وأهمية، منها مثلاً مسرحية كتبها أحد المستشارين بعنوان (إيزيس) يعارض بها رؤية توفيق الحكيم فى مسرحيته المسماة بنفس الإسم.

طال انتظارى لما سيكبته الصديق المتخصص. فلما لم يفصل، رأيتنى أقبل على دراسة ما عندى فى شغف عظيم، فتقدمت لإذاعة البرنامج الثانى بأول حديث عن أول مسرحية شعرية وقعت فى يدى. وكان الصديق القاص بهاء طاهر مشرفا على البرنامج الذى قدم ضمنه الحديث وكان برنامجا على شكل مجلة مسموعة، فأعجبه الحديث جداً، فاتفقت معه على حديث أسبوعى بعنوان: مسرحيات ساقطة القيد. ومما شجعنى على الإستمرار فيه أن الصديق القاص إدوارد الخراط فتن به. وكان أن أكتشفت مسرحية من تأليف الزعيم مصطفى كامل بعنوان (فتح الأندلس) فقمت بتحقيقها بقدر ما أسعفنى جهدى المتواضع؛ ثم نشرتها مع مقدمة فى كتاب فى سلسلة مسرحيات عربية التى تصدرها هيئة الكتاب.

فى تلك الآونة، خلال إدمان التقليب فى المكتبات القديمة، وقع فى يدى كتيب صغير جداً، لا يزيد عن ملزمة واحدة، أشبه بإمساكية شهر رمضان، مطبوع على ورق أصفر رخيص،

ومكتوب على غلافه: قرار النيابة فى كتاب الشعر الجاهلى، بإمضاء محمد نور. لحظتها دهمتنى فرحة طاغية، فصرت أتلفت حوالى كمن عثر على لقية عظيمة يخشى أن يشاركه فيها أحد . ودرءاً لجشع البائع إذا ما أحس بأهمية الكتاب، دسسته بين مجموعة من الكتب دار الفصال حولها وحدها، فخرج هذا الكتاب من دائرة الفصال لأنه بلا حجم فتاه بين الكتب.

قرأته عشرات المرات بنفس الشغف. وعلى ضوئه قرأت كتاب الشعر الجاهلى بنصيه المصرح به والمصادر، وكلاهما لحسن الحظ فى مكتبتى.

بهرتنى ثقافة هذا النائب الذى حقق مع الدكتور طه حسين فى واحدة من أخطر قضايا العصر. وكنت أظن أننى سأقرأ مذكرة قانونية خطابية حافلة بلاسيما بيد أن وبناء عليه وما إلى ذلك من صيغ معهودة. فإذا بى أقرأ نصا أدبياً بكل معنى الكلمة؛ ولكن من وجهة نظر قانونية.

نحن أمام رجل مثقف ثقافة رفيعة قبل أن يكون رجل قانون، ملم بقضايا عصره الثقافية والفكرية والعلمية والسياسية والإجتماعية؛ وله فى كل ذلك وجهات نظر عميقة دارسة. ومن هنا كان تحقيقه مع الدكتور طه حسين يتسم بسعة

من تحد لتيار غلاب عالى الصوت لا يعدم رأياً عاما يناصره.

إلا أن النائب العام محمد نور كمثقف مصرى كبير رأى أن هذه القضية ليست جنائية بالمرة، وأنها قضية غير عادية، وأن الحكم فيها تبعاً لذلك يجسمها لمناصرة الموقف العلمى وحرية البحث العلمى؛ وأن نشر الحكم فى كتاب يحسمها لصالح الديمقراطية ومستقبل البلاد، سيما وأن قراره كما أسلفنا ليس مجرد تكييف قانونى، أو فتوى قانونية، أو محضر تحقيق مقدم للقضاء ضمن وثائق قضية؛ إنما هو بحث علمى أيضاً، وصياغة أدبية على مستو رفيع.

هل مثل هذا النائب صنعته النهضة الثقافية التى كان طه حسين أحد أعمدتها الأساسية؟ أم أن أمثاله هم الذين صنعوا تلك النهضة الثقافية التنويرية؟ الواقع أن هذا التساؤل يشبه التساؤل الشهير: هل خلقت الدجاجة أولاً أم البيضة؟! فهى علاقة جدلية مجهولة البداية ... ولكننا نستطيع الإشارة إلى أن عصر التنوير الذى سبق النهضة الثقافية فى زمن طه حسين، ثم النهضة الثقافية التى كان طه حسين من زعمائها، كانت كفيلة بتخليق مثل هذه العناصر الإنسانية الإيجابية المشرفة. فطه حسين وهو يجلس - بكل ثقله وجلالة قدره - أمام هذا النائب العام - الذى ربما كان من تلاميذه خارج

الجامعة - كان فى الواقع يجنى ثمرة غرسه الطيب، فها هى ذى جهوده وجهود أنداده قد إينعت رجالاً فى مواقع السلطة يقدرون قيمة العلم وقيمة العالم وحرية البحث.

أقول بهرنى موقف هذا النائب العام كمثقف مصرى حر، وضع أمام مسئولية تاريخية فكان فى مستواها، ولم يكتف بالبت فيها على النحو الأمثل، بل سجل موقفه للتاريخ فنشر قراره فى كتاب.

الشئ الوحيد الذى سيطر على إهتمامى آنذاك، هو تقديم هذا النائب العام نفسه، وقراره التاريخى الكبير، كقدوة يجب أن تحتذى.إذا ما ادلهم الظلام وعادت الخفافيش تحلق فوق رؤوسنا.

ولست أجد أى حرج فى القول بأن استعدادى العلمى كان أقل من مستوى تحقيق مثل هذه القضية حتى لو أردت ذلك وحاولته. ولأنى كنت أعرف قدرتى بحجمها الحقيقى، دون أية أوهام عن نفسى، فقد حددت هدفى بادىء دى بدء، بانحصار مهمتى فى تقديم القرار فحسب، وإلقاء الضوء على هذا النائب العظيم، من خلال استعراض قراره والوقوف عند نقاطه الجوهرية المهمة؛ تاركاً لغيرى من ذوى الإختصاص والكفاءة مهمة تحقيق القضية برمتها على ضوء هذه النقطة فى تاريخ

من تحد لتيار غلاب عالى الصوت لا يعدم رأياً عاما يناصره.

إلا أن النائب العام محمد نور كمثقف مصرى كبير رأى أن هذه القضية ليست جنائية بالمرة، وأنها قضية غير عادية، وأن الحكم فيها تبعاً لذلك يحسمها لمناصرة الموقف العلمى وحرية البحث العلمى؛ وأن نشر الحكم فى كتاب يحسمها لصالح الديمقراطية ومستقبل البلاد، سيما وأن قراره كما أسلفنا ليس مجرد تكييف قانونى، أو فتوى قانونية، أو محضر تحقيق مقدم للقضاء ضمن وثائق قضية؛ إنما هو بحث علمى أيضاً، وصياغة أديبة على مستو رفيع.

هل مثل هذا النائب صنعته النهضة الثقافية التى كان طه حسين أحد أعمدتها الأساسية؟ أم أن أمثاله هم الذين صنعوا تلك النهضة الثقافية التنويرية؟ الواقع أن هذا التساؤل يشبه التساؤل الشهير: هل خلقت الدجاجة أولاً أم البيضة؟! فهى علاقة جدلية مجهولة البداية ... ولكننا نستطيع الإشارة إلى أن عصر التنوير الذى سبق النهضة الثقافية فى زمن طه حسين، ثم النهضة الثقافية التى كان طه حسين من زعمائها، كانت كفيلة بتخليق مثل هذه العناصر الإنسانية الإيجابية المشرقة. فطه حسين وهو يجلس - بكل ثقله وجلالة قدره - أمام هذا النائب العام - الذى ربما كان من تلاميذه خارج

الجامعة - كان فى الواقع يجنى ثمرة غرسه الطيب، فها هى ذى جهوده وجهود أنداده قد إينعت رجالاً فى مواقع السلطة يقدرون قيمة العلم وقيمة العالم وحرية البحث.

أقول بهرنى موقف هذا النائب العام كمثقف مصرى حر، وضع أمام مسئولية تاريخية فكان فى مستواها، ولم يكتف بالبت فيها على النحو الأمثل، بل سجل موقفه للتاريخ فنشر قراره فى كتاب.

الشئ الوحيد الذى سيطر على إهتمامى آنذاك، هو تقديم هذا النائب العام نفسه، وقراره التاريخى الكبير، كقدوة يجب أن تحتذى.إذا ما ادلهم الظلام وعادت الخفافيش تحلق فوق رؤوسنا.

ولست أجد أى حرج فى القول بأن استعدادى العلمى كان أقل من مستوى تحقيق مثل هذه القضية حتى لو أردت ذلك وحاولته. ولأنى كنت أعرف قدرتى بحجمها الحقيقى، دون أية أوهام عن نفسى، فقد حددت هدفى بادىء ذى بدء، بانحصار مهمتى فى تقديم القرار فحسب، وإلقاء الضوء على هذا النائب العظيم، من خلال استعراض قراره والوقوف عند نقاطه الجوهرية المهمة؛ تاركاً لغيرى من ذوى الإختصاص والكفاءة مهمة تحقيق القضية برمتها على ضوء هذه النقطة فى تاريخ

القضاء المصرى التى تثبت بما لايدع مجالاً للشك أن المجتمع المصرى فى زبدته الحاكمة كان مع التنوير والديقراطية وحرية الرأى، وأن هذه البذرة أصيلة فى المجتمع المصرى لا تموت وإن احتجبت أحيانا تحت جحافل الظلام التى تراكمها عصور الجهالات فى فترات التغيير والإضطرابات.

غير أننى لا أعفى نفسى من اللوم على الميل إلى الجانب السهل، والقناعة بهذه المهمة البسيطة.

ولست أدفع الإدانة عن نفسى إذا قلت إن عوامل كثيرة قد شاركت فى تحديد هذه القناعة بهذه المهمة البسيطة، منها اشتغالى بالصحافة فى وقت مبكر، وفى تلك الأثناء كنت لا أزال خاضعا لسحرها ممسوسا بطباعها فى الإنجذاب إلى الأشياء البراقة المثيرة، وما يسمى بالضربة الصحفية، وأسلوب النقطية، والملاحقة الساخنة، ومنها أننى خشيت إننى تباطأت فى نشر هذه الوثيقة المهمة المثيرة فلست أضمن أن يسبقنى إلى تقديمها أحد غيرى يكون قد عثر عليها مثلى. ومنها كذلك اقتناعى بأن هذه هى قدراتى الحقيقية آنذاك وهى ليست تضيرنى أو تضير أحداً طالما أنها تخلو من أى ادعاءات أو أكاذيب.

ومهما يكن من أمر فإن الكتاب قدم نفسه لقرائه على وجهه

الحقيقى وفى إطاره المحدد، فتقبله القراء بقبول حسن.

ويجمل بى أن أشير هاهنا إلى أن حماسة الصديق رجاء النقاش للكتاب بمجرد رؤيته للعنوان وهو مخطوط، كانت هى المشجع الحقيقى لى على نشره، والحقيقة أن الصديق رجاء النقاش وقف مع هذا الكتاب وقفه مشرفة أذكرها دائماً بالشكر والعرفان، فكنت قد أهديته له، وأطلعته عليه للإئتناس برأيه فحسب، فإذا به يبادر بنشره فى مجلة الهلال فى ملزمة كاملة، ووضع على الغلاف صورة طه حسين بين القضبان، وكتب تحته: طه حسين أمام النيابة، فلم يرجع من ذاك العدد نسخة واحدة. وكان الصديق رجاء النقاش فى ذاك الوقت - (أول السبعينيات) - مستشاراً لدار نشر يملكها المناضل الفلسطينى الراحل الدكتور عبد الوهاب الكيالى، واسمها المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ومقرها بيروت. وفوجئت ذات يوم على مكتب رجاء النقاش بنسخة مطبوعة من الكتاب فى هذه المؤسسة، وكانت مفاجأة عظيمة. وحينما أطلعت على صورة العقد رأيت أن الصديق الكيالى يحدد النسخ بثلاثة آلاف فحسب. فمل بدت فى نظرى قليلة قال إنها على سبيل التجربة ولنا أن نعيد طبعه.

والواقع أن الدكتور الكيالى لم يكن يتوقع للكتاب كل هذه

الضجة، إذ لم تمض شهور قليلة حتى نفذت النسخ المطبوعة، وكان المرحوم الكيالى ينوى إعادة طبعه، لولا أنه لبى نداء الرفيق الأعلى فى حادث إرهابى غاشم، وكانت الدار فى عز مجدها. الجدير بالذكر - وهذا يفرحنى ويداعب غرورى بعض الشئ - أن كتابى هذا كان هو الكتاب رقم (١) فى قائمة منشورات الدار، فالدار قد ولدت به، وكان هو بمثابة شهادة ميلادلها، فغلافه أول غلاف يحمل اسم: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ولأن النسخ التى وصلت إلى مصر كانت قليلة جداً فإن ذلك سبب لى متاعب جمه، فمنذ عشرين عاماً حتى اليوم طالبنى الأصدقاء والدارسون بنسخ، وانهالت على المكالمات التليفونية من موزعين يسألوننى عن الدار التى نشرته لجلب نسخ منها، ولو أن هذا الكتاب طبع فى مصر لدى ناشر حريف لبيعت منه ملايين النسخ، نظراً لما يحويه من وثيقة مهمة تعتبر وساماً على صدر الثقافة المصرية المعاصرة؛ فالفضل لطه حسين والنائب الذى حاكمه، وليس لى.

على أننى سعيد اليوم بإعادة طبعه فى مصر بعد عشرين عاماً من صدوره فى بيروت فى طبعه محدودة؛ ليس لأنى أنتظر منه رواجا يعود على بالفائدة المادية، بل لأننى أرى أننا

اليوم أحوج ما نكون لضرب مثل هذا المثل، طه حسين كزعيم تنويرى مناضل من جهة، والنائب العام المحترم الذى حاكمه من جهة مقابلة.

إن الحال التى نمر بها اليوم، لهى أسوأ بكثير جداً، بل بمالا يقاس، من تلك التى كنا عليها زمن طه حسين ومحاكمته، أيامها كان صوت العقل هو الأعلى والأكثر سيادة، وصوت التخلف والجمود يثير الضجيج؛ قلة قليلة من ذوى النفوذ فى المجتمع شعروا بأن النهضة الثقافية الناضجة العارمة لن تكون أبداً فى صالحهم، لأنهم لاثراء ولاسيادة لهم إلا فى محيط من الجهل والفقر يمتطونه إلى الأبد. وعن طريق ممثليهم فى البرلمان وفى الجامعة وفى القصر وفى كل مكان دأبوا على إثارة القلاقل وافتعال الخصومات والفتن لتعطيل نيران الثقافة عن مواصلة اشتعالها. صنوف من العسف والطغيان لقيها العلماء والمفكرون والأدباء والشعراء والفنانون، من زبانية الجحيم الذين يتذرعون بالدين ويقحمون اسم الله فى كل صغيرة وكبيرة كأنهم المفوضون من الله سبحانه وتعالى حراسا على الدين بتوكيل رسمى. وكانت محنة طه حسين قد بدأت ببلاغ للنائب العام من أحد أعضاء البرلمان ؛ ومن الواضح أنه كان يخطط لتدمير طه حسين، ليس لعداء شخصى بينه وبين طه حسين،

وإنما لأنه طه حسين، رمز التنوير والنهضة الثقافية والعلمية التى كانت الجامعة أحد مفارخها، ومن الواضح أيضاً أن مجموعة البلاغات التى تلت بلاغه إنما كان هو الواقف وراءها، واتفقت البلاغات كلها - لذلك - فى التركيز على تكفير طه حسين وحساسية موقفه كأستاذ جامعى له على طلابه سيطرة سحرية خرافية، أى أنه لابد من إبعاده عن هذا الموقع بالتحديد؛ ثم تجريده من جميع الشهادات العلمية التى حصل عليها؛ ولو كانت السيدة سوزان طه حسين مصرية مسلمة لرفعوا ضده الأمر الى المحكمة مطالبين بتطليقها منه كما يحدث الآن بالنسبة للدكتور نصر حامد ابوزيد.

لكن الثقافة فى زمن طه حسين قد انتصرت، وخرجت من المعركة سالمة، وحسم القضاء المعركة لصالح حرية البحث العلمى وحرية الرأى.

ترى هل تنتصر الثقافة اليوم فى بلادنا، فى هذه المعركة الشرسة الدامية التى لم يحدث لها مثيل من قبل؟

يكاد الشك فى ذلك يقتلنى. فبعد ما يقرب من ستين عاما على انتصار الثقافة الحرة فى قضية طه حسين، يعود بنا المجتمع إلى أوحال العصور الوسطى، فتتكرر الواقعة بحذافيرها مع الدكتور نصر حامد ابوزيد، الذى تقدم بنتاجه

الفكرى الخصيب إلى هيئة التدريس بنفس الجامعة وفى نفس القسم، فإذا بأوراقه تحول الى المفتى، غير أن المفتى هذه المرة مجرد شخص تطوع بالافتاء، فحيث طلب إليه تقويم هذا النتاج العلمى تقويما علمياً، إذابه يكتب تقريراً ضافياً فى إلحاد طالب الترقية، متخذاً من هذه الأعمال نفسها وثائق تثبت كفره، وتوجب عليه القصاص، إنه ليس جديراً بالترقية قدر ما هو جدير بالسحل، ورغم أن تقارير الأغلبية كانت لصالح الأستاذ طالب الترقية، فإن الجامعة أخذت بتقرير التكفير، وحرمت الأستاذ من أستاذيته، وضربت عرض الأفق بكل موجات الإحتجاج والإستنكار التى انبعثت فى كل مكان على جميع المستويات، وكان المؤسف أن خرجت علينا جوق من المثقفين والأساتذة يصبون جام غضبهم على نصر ابوزيد، أباحوا دمه، هكذا بكل بساطة جنونية، دون أن يكلف أحدهم نفسه قراءة أعمال الأستاذ بإمعان وتبصر، ولو فعل، لاتضح له أن نصر حامد ابوزيد ليس فحسب مسلما وموحداً بالله، بل هو جندى من جنود الإسلام فى حقيقة الأمر، لأنه بأبحاثه، وبالمناهج الحديثة التى يستخدمها يكشف عن معالم العظمة فى الفكر الإسلامى، وينشر قيمه. كل ما هناك أنه ينتقد ما يسمى بالخطاب الدينى، أى الأساليب التى نتحدث بها عن الدين فى

حياتنا اليومية والثقافية؛ سواء كنا مثقفين أو رجال دين أو أساتذة جامعة. إن هذا الخطاب فى الواقع هو أساس المحنة، لأنه بجهالته وتخلفه وجموده وقيامه على خرافات وأضاليل وحقائق مغلوطة يوقع الناس فى بلبلة، ويكرس لمزيد من التخلف، ويحجب لآلئ الدين الثمينة عن العيون. إن الخطاب الدينى السائد الآن هو الذى ينشر الفهم الخاطئ للدين، ويؤدى بالضرورة إلى أن تجف الينابيع الفكرية والحضارية للدين، ويقع الإنفصال التام بينها وبين الناس.

فنصر حامد ابوزيد إذن يدافع عن النصوص الدينية الأساسية، ويدعو إلى حمايتها من عبث الجهلاء وضيقى الأفق، الذين تجمدت مشاعرهم وتحجرت عقولهم فلم يروا فى النص الدينى ما ينبغى رؤيته، ولم يفهموا من أبعاده ما يرجوه لنا الله سبحانه وتعالى بنص بيانه، وخضعوا لمقولات ومدخولات كثيرة ابتدعها أهل البدع من دوى النفوذ على امتداد العصور التاريخية، إذ كان المفسرون العلماء يكرسون لاستتباب أمور العائلات المالكة والحاكمة، فيركزون على أشياء بعينها ومعان بعينها ويتغافلون عما فيه مصلحة الناس والأمة.

نصر حامد ابوزيد يطالب بفهم جديد للنص الدينى، فهم

يستوعب النص جيداً، يقترب منه أكثر فأكثر، ليتخلق بأخلاقه فعلاً، ويترسم فيه الصورة الحقيقية المشرقة التي أرادها الله للإنسان.

ولاشك أن الذين ثاروا على نصر حامد ابوزيد يعرفون قصده جيداً، لأنهم فى الواقع هم أصحاب ذلك الخطاب المغلوط، الذين اتخذوا من الحديث فى الدين شغلاً مربحاً جداً، إن وعظا فوعظ أو الكتابة فكتابة أو تنظيما فتنظيم، هؤلاء الذين يستخدمون فى أحاديثهم ومقالاتهم ومواعظهم نفس الأساليب العتيقة التى كانت السبب فى تخلف العالم الإسلامى، أحاديث مراوغة، عصبية، متوترة، صاخبة، تعتمد أكثر ما تعتمد على الترهيب أو الترغيب، وتسوق لهذا أو لذاك نفس الأمثلة التى لا تقبلها العقلية المعاصرة. هؤلاء هم الذين يتصدون لإسكات صوت العقل الذى قدسه القرآن الكريم، ولا أحد منهم يملك القدرة على إثبات أنه أكثر إيمانا من نصر حامد ابوزيد، لأنهم لم يطلعوا على القلوب، ولأنهم لم يحصلوا على شهادة إلهية بأنهم أكثر إيمانا من غيرهم وأنهم المسئولون عن تطهر المسلمين من ضعاف الإيمان.

هو بالفعل عصر لاحياء فيه. وذلك الذى تطوع برفع قضية يطلب إلى المحكمة أن تحكم بتطليق زوج نصر حامد ابوزيد

لأنها مسلمة وهو كافر!! هل تيقن مما زعم؟ هل يتصور - وهو المحامى مع الأسف - أن هذه الزوج جارية لا تعرف حقوقها وأسرة تستغيث بمن ينقذها من براثن زوجها الكافر؟! ألم يعلم بأنها أستاذة جامعية مثقفة تعرف زوجها أحسن مما يعرفه المحامى؟!.

إن المعركة الآن هى بين الثقافة والجهالة، بين العقل والغيبوبة - فإذا كانت الساحة الثقافية قد شهدت دفاعات مشرقة وحارة عن حق نصر حامد ابوزيد فى حرية البحث، فإن الدور يبقى على قطاع آخر ومهم من قطاعات المثقفين، أعنى الحقل القضائى المصرى العظيم صاحب التاريخ الحافل بالأوسمة والفخار. وهؤلاء نذكرهم اليوم بواحد منهم وكيف تعامل مع هذه القضية. إنهم لاشك فى غير حاجة إلى تذكير، وذممهم القضائية بعيدة عن الشبهات؛ ولكن رؤية هذا المثل توقظ القضية برمتها فنرى على ضوئها الأبعاد الحقيقية لظاهرة الوقوف ضد العقل والحرية والتقدم بسلاح قمعى منسوب للدين والدين منه براء.

ولقد خطر لى أن أقوم بتعديل هذا الكتاب وتنقيحه، ولكننى بعد تفكير طويل رأيت أن أبقى عليه كما هو. لا أكتم أننى أشفقت على نفسى من الجهد الذى يحتاجه التعديل

والتنقيح، لكننى يعلم الله لست أظن به مطلقا، إلا أننى تذكرت أن جل ما يمكن أن أحققه بعد التعديل والتنقيح قد حققه، غيرى من المتخصصين فى دراساتهم الكثيرة، أخص بالذكر منهم الدكتور جابر عصفور فى كتابه العظيم عن طه حسين بعنوان: المرايا المتجاورة.

أخشى أن أكون قد أخطأت، أو أطلت فيما لا طائل من ورائه. أستميحكم عذرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خيرى شلبى

صقر قريش - المعادى - ١/ ١٢/ ١٩٩٣

مقدمة الطبعة الأولى

في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم الشيخ حسنين الطالب بالقسم العالى بالأزهر ببلاغ لسعادة النائب العمومى يتهم فيه الدكتور طه حسين «الأستاذ بالجامعة المصرية» بأنه ألف كتاباً أسماه «فى الشعر الجاهلى» ونشره على الجمهور، وفى هذا الكتاب طعن صريح فى القرآن حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى الكريم ... الى آخر ما ذكره فى بلاغه.

وكان من الممكن أن يحفظ هذا البلاغ ولا يلقى اهتماماً مذكوراً، لولا أنه: «بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ارسل فضيلة شيخ الجامع الأزهر لسعادة النائب العمومى خطاباً يبلغه له به تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه «فى الشعر الجاهلى» كذب

فيه القرآن صراحة وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى نسبه الشريف وأهاج بذلك ثائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى، وتقديمه للمحكمة. وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة العلماء الذين أشار اليهم فى كتابه..

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد. فلقد اتسع الموضوع وأصبح مسألة عامة تتواتر بشأنها البلاغات. و «بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقدم الينا بلاغ آخر من حضرة عبد الحميد البنان عضو مجلس النواب «!!» ذكر فيه: ان الاستاذ طه حسين المدرس بالجامعة المصرية نشر ووزع وعرض للبيع فى المحافل والمحلات العامة كتاباً اسماه «فى الشعر الجاهلى» طعن وتعدى فيه على الدين الاسلامى وهو دين الدولة بعبارات صريحة واردة فى كتابه بينتها فى التحقيقات!!

وكان على النيابة أن تتحرك، فالمسألة ليست مجرد بلاغ من فرد أو اثنين أو ثلاثة، كما أنها ليست من فرد عادى بل من شخصيات لها حيثيات اجتماعية. والواقع أن المسألة لم تكن سهلة ولا بسيطة، فقد كانت تتحرك على أكثر من مستوى.

فرغم أن طه حسين يقدم الأدلة والبراهين ويتبع فى دراسته للشعر الجاهلى اسلوباً علمياً منظماً الا انه فى نهاية الأمر يمس شيئاً خطيراً للغاية، يمس التراث والمعتقدات الثابتة ويهزها من أساسها، أى أنه يزلزل الأرض تحت الأقدام الآمنة المكتفية من الحياة بموقف الركون الى الايمان المطلق بالاشياء وبالمعتقدات الثابتة والموروثات على مختلف انواعها.

أن الأسلوب الذى يتخذه طه حسين فى بحثه أسلوب أوروبى لم يكن سائداً ولا معروفاً فى مصر وإذا عرف فهو غير مقبول من أساسه، ذلك هو «المنهج الديكارتى»، منهج الشك من أجل الوصول إلى اليقين. ولقد استخدمه المؤلف، فبدأ بالشك فى الأحكام السابقة التى صدرت عن الشعر الجاهلى، ومسح عنها قشرة الزمن وعرضها للضوء، ثم أعاد النظر فيها وفى النصوص نفسها على هدى من ثقافته العصرية المتجددة والمتطورة .. وانتهى الى أن الشعر الجاهلى فى حقيقة أمره منتحل، وأن الحياة الدينية والسياسية والعقلية والاقتصادية لا يمكن أن يمثلها الشعر الجاهلى، وأن اللغة الحميرية التى كانت تشيع فى الجنوب، واللغة العدنانية بلهجاتها المتفاوتة التى كانت سائدة فى الشمال، لا يوجد لهما فى الشعر العربى تمثيل صادق، وأن للدين والشعوبية والسياسة واختلاف الرواة دخل

كبير فى عملية الانتحال تلك.

وقد يكون من المفيد أن نترك طه حسين يفسر لنا منهجه. أنه يقول فى كتابه «فى الأدب الجاهلى» الذى هو نفسه كتاب «فى الشعر الجاهلى» قبل تعديله: «اريد أن أريح الناس من هذا اللون من التعب، وأن أريح نفسى من الرد والدفع والمناقشة فيما لا يحتاج الى مناقشة. أريد أن أقول أنى سأسلك هذا الجو من البحث مسلك المحدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة. أريد أن أصطنع هذا المنهج الفلسفى الذى استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء فى أول هذا العصر الحديث، والناس جميعاً يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج هى أن يتجرد الباحث من كل شئ كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل موضوع بحثه خالى الذهن مما قبل خلواً تاماً. والناس جميعاً يعلمون أن هذا المنهج الذى سخط عليه أنصار القديم فى الدين والفلسفة يوم ظهر قد كان من أخصب المناهج وأقواها وأحسن أثرا، وأنه قد جود العلم والفلسفة تجويداً، وأنه قد غير مذاهب الأدباء فى أدبهم والفنانين فى فنونهم، وأنه هو الطابع الذى يتميز به هذا العصر الحديث». إلى أن يقول: «نعم! يجب حين نستقبل البحث عن الأدب العربى وتاريخه أن ننسى عواطفنا القومية وكل

مشخصاتها، وأن ننسى عواطفنا الدينية وكل ما يتصل بها، وأن ننسى ما يضاد هذه العواطف القومية والدينية، يجب ألا نتقيد بشئ، ولا نذعن لشئ الا مناهج البحث العلمى الصحيح ذلك أننا ما لم ننس هذه العواطف وما يتصل بها فسنضطر الى المحاباة وارضاء العواطف، وسنغل عقولنا بما يلائمها وهل فعل القدماء غير هذا؟ وهل افسد علم القدماء شئ غير هذا؟ كان القدماء عربا يتعصبون للعرب، أو كانوا عجما يتعصبون على العرب، فلم يبرأ علمهم من الفساد، لأن المتعصبين للعرب غلوا فى تمجيدهم واكبارهم فاسرفوا على أنفسهم وعلى العلم، ولأن المتعصبين على العرب غلوا فى تحقيرهم واصغارهم فاسرفوا على انفسهم وعلى العلم ايضا». المسألة اذن - كما يراها مقدمو البلاغات - ليست مسألة الشعر الجاهلى فى حد ذاته، إنما هى يمكن أن تكون التراث الفكرى والوجدانى والدينى، فما دام ثمة من يجترئ، على شى كهذا فليس ببعيد أن يجترئ على كل المقدسات ويشكك فيها ويزعزع كل القيم الثابتة بحجة الوصول الى اليقين.

وعلى هذا قامت القيامة. واتسعت رقعة الموقف وانشغل الجميع بالرد على طه حسين، وقد بلغ من خطورة الامر ان رد عليه البعض ليس بالمقالات بل بكتب كبيرة ومحاضرات، منها

محاضرات «الشيخ محمد الخضرى»، وكتاب «الشهاب الراصد» لمحمد لطفى جمعه، وكتاب «نقد كتاب فى الشعر الجاهلى» لمحمد فريد وجدى، وكتاب «نقض كتاب فى الشعر الجاهلى» لمحمد الخضر جسين. وكانت كل هذه الردود تتسم بشئ من الحماس المرتفع النبرة الذى شرد بهم بعيداً عن المناقشة الموضوعية الى مناقشة مبدأ تطبيق المنهج الديكارتى. وانطلاقا من رفضهم لهذا المنهج راحوا يراجعون طه حسين فى آرائه وافتراضاته واحكامه وادلته وبراهينه.

ثم انتقلت القضية الى النيابة العامة و .... «اتضح من اقوال المبلغين انهم ينسبون للمؤلف أنه طعن على الدين الاسلامى فى مواضع اربعة من كتابة:

الأول: أن المؤلف أهان الدين الاسلامى بتكذيب القرآن فى أخباره عن ابراهيم واسماعيل حيث ذكر فى ص ٣٦ من كتابه: «للتوارة أن تحدثنا عن ابراهيم واسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً، ولكن ورود هذين الإسمين فى التوارة والقرآن لا يكفى لاثبات وجودهما التاريخى فضلاً عن اثبات هذه القصة التى تحدثت بهجرة اسماعيل بن ابراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرون إلى أن نرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة فى إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة

أخرى» الى آخر ما جاء في هذا الصدد.

الثاني: ما تعرض له المؤلف في شأن القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً وانه في كلامه عنها يزعم عدم انزالها من عند الله وان هذه القراءات انما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه على لسان النبي صلى الله عليه وسلم.

الثالث: ينسبون للمؤلف أنه طعن في كتابه على النبي صلى الله عليه وسلم طعناً فاحشاً من حيث نسبه، فقال في ص ٧٢ من كتابه: «ونوع آخر من تأثير الدين في انتحال الشعر واضافته الى الجاهلين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية اسرته ونسبه في قريش. فلأمر ما اقتنع الناس ان النبي يجب أن يكون من صفوة بني هاشم، وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي وأن تكون قصي صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الانسانية كلها».

وقالوا أن تعدى المؤلف بالتعرض بنسب النبي صلى الله عليه وسلم والتحقير من قدره تعد على الدين وجرم عظيم يسئ إلى المسلمين والاسلام، فهو قد اجترأ على أمر إذ لم يسبقه اليه كافر ولا مشرك.

الرابع: ان الاستاذ المؤلف أنكر أن للاسلام أولية فى بلاد العرب وأنه دين ابراهيم إذ يقول فى ص ٨٠: «أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن ثلاسلام أولية فى بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي وأن خلاصة الدين الإسلامى وصفوته هى خلاصة الدين الحق الذى أوحاه إلى الانبياء من قبل» - إلى أن قال في ص ٨١: «وشاعت فى العرب أثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الاسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن ابراهيم قد كان دين العرب فى عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها به المضلون وانصرفت الى عبادة الاوثان» ... إلى آخر ما ذكره فى هذا الموضوع.

كان هذا هو موضوع الشكوى وأولى حيثيات المحاكمة القانونية التى تعرض لها - وربما لأول مرة - أحد مفكرى العالم العربى وواحد من رواد نهضتنا الثقافية. والواقع أن أزمة الشعر الجاهلى لم تكن هى الأولى فى حياة طه حسين، فقد سبقتها أزمة كتاب «تجديد ذكرى أبى العلاء». وقد بدأت تلك الأزمة حينما تقدم أحد أعضاء الجمعية التشريعية بطعن فى هذا الكتاب يتهم فيه طه حسين بالالحاد، ويطالب بحرمانه من حقوق الجامعيين، وبسحب شهاداته واجازاته الدراستة، بالرغم من أن ذلك الكتاب أجازه للدكتوراه ثلاثة من أئمة

علماء الأزهر الشريف. لكن تلك الأزمة ماتت فى مهدها حيث أخمدها «سعد زغلول» الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية آنذاك، وحيث استدعى صاحب الطلب وأقنعه بسحب طلبه لأنه يسئ إلى الجامعة المصرية وإلى الأزهر معاً. وحينما إختاره - حزب الأحرار الدستوريين محرراً أدبياً لجريدة «السياسة» بدأ فيها دراسة هامة تعبر عن ثورته الدائمة ضد التخلف الفكرى، وكانت حصيلة هذه الدراسات هى «حديث الاربعاء» التى تناول فيها الشعر العربى وشعراء العصر العباسى بوجه خاص تناولاً علمياً دقيقاً خلص منه الى أن العصر العباسى كان عصر مجون وزندقة. الأمر الذى أثار ضد المؤلف ثائرة المتحفظين - أو قل المحافظين - فاتهموه بتشويه وتخريب صورة ذلك العصر، ناسين، أو لعلهم غير عالمين، أن مبدأ تقديس السلف - كما رد عليهم طه حسين - هو بعينه مبدأ تشويه الحقائق لإنه مبدأ الانغلاق والتجمد على وضع بعينه أو معلومات ثابتة، ولأن مبدأ الثبات هو الموت، ولأن تقديس المحافظين ليس تقديساً مبنياً على التقدير الموضوعى بقدر ما هو تقديس لمبدأ الثبات نفسه، للتجمد، أما المناقشة العلمية فهى انفتاح على الحياة ووصول إلى مزيد من الحب، واهتداء إلى التقديس الحقيقى.

ومن أجل الوصول إلى حقيقة ناصعة مبنية على أسس علمية صادقة وسليمة خاض طه حسين غمار المعارك، ويذكر تاريخ الأدب العربى الحديث لطه حسين كثيراً من المعارك النقدية اللامعة وكثيراً من المساجلات التى تتسم بالانفتاح والتحرر الفكرى، كما كان لها أثر كبير في تطور المفاهيم النقدية والدراسات الادبية بوجه عام، وفى إثراء ملكات الخلق فى الانتاج الفنى. ويبدو أنه جبل على المساجلة وانطوى على روح ثورية متأججة تطمح الى اجتثاث جذور المفاهيم الخاطئة. وقد بلغ حبه لإثارة الجد والمعارك المثمرة أنه ابتدع معركة حول «الحرب والحضارة» مع الدكتور هيكل.

ويقول الدكتور هيكل - فى بعض مقالاته - ان الدكتور طه حسين أخذ جانب الحرب وفصلها عن الحضارة رغبة منه فى إثارة الجدل وحده ليخلق فى الأدب العربى الحديث فن الجدل .. ويقول هيكل أيضاً أن طه حسين دعاه لذلك. والى جانب هذه المعركة الشهيرة ما زال التاريخ يذكر معركته مع «جرجى زيدان» حول كتاب الاخير «تاريخ أداب اللغة العربية» ومعركته مع كتاب «النظرات» للمنفلوطى.

ولأن معارك طه حسين كانت دائماً حادة وعنيفة كالأعصار لا تقبل فى قولة الحق لومة صديق أو ترعى قداسة استاذ،

لذلك فردود الفعل كانت هى الأخرى تجئ بنفس الحدة تقريباً، والطريف أنه في خلال معاركه تلك تعرض كثيراً لردود عصبية مضحكة لم تكن تجدْ غير المطالبة بحرمانه من الحقوق الجامعية. فهو مثلاً حينما عاد من فرنسا أثناء أزمة العودة التى تعرض لها فى بداية سفره لأسباب مالية، كان مدى ما درسه فى جامعة «مونبليه» يرسم فى ذهنه صورة مثالية لشموخ الدراسات في الجامعات كما يجب أن تكون. وفى يوم عودته حضر درساً لاستاذه «الشيخ محمد المهدى» فى الجامعة المصرية حول «تاريخ الأدب العربى الاندلسى» وصفه طه حسين بأنه كان - الدرس - يشبه معرضاً للصور المتحركة تمر فيه ظلال الشعراء فلا يعرف الطلبة منها أكثر من أسماء الشعراء فقط. فاستفزه هذا الدرس فكتب مقالاً نشره في مجلة السفور فى عدد ٣٠ نوفمبر ١٩١٥ هاجم فيه أسلوب المهدى فى التدريس وقارنه بالاسلوب الواجب اتباعه وحمل فيه على أسلوب التدريس فى الجامعة بوجه عام وتساءل عن جدواه وقال: «لا ألوم الجامعة فانها لم تأل جهدا فى حسن الاختيار، ولا ألوم الاستاذ فإنه قد بذل ما يملك وجاد بما يستطيع أن يجود به، ولكنى أرثى لصاحبى ضيف - يقصد صديقه وزميله أحمد ضيف الذى منعته شواغله من حضور هذا

الدرس - لأنه حرم نفسه لذة الاستماع لهذا الدرس الجميل وحرم معها هذا الألم يشعر به من سمع العلم فى جامعات فرنسا، ثم فى جامعة مصر وقارنه بين الأساتذة والطلاب هنا وهناك».

وكانت ازمة خطيرة شغلت الصحف والمجلات فترة طويلة. واعتبر الشيخ المهدى رأى طه حسين «جرماً شنيعاً». وبناء عليه طلب من مجلس ادارة الجامعة أن تقسو فى توقيع العقاب على طه حسين وأن تشطب اسمه من خريجيها الذين يدرسون فى فرنسا على نفقتها .. لكن المسألة سويت على نحو ما.

نعود الآن لتحقيق النيابة العامة فى أزمة، أو قضية الشعر الجاهلى لقد بدأ التحقيق بالفعل بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦ «فأخذنا أقوال المبلغين جملة بالكيفية المذكورة بمحضر التحقيق ثم استجوبنا المؤلف وبعد ذلك أخذنا فى دراسة الموضوع بقدر ما سمحت لنا الحالة». وأنه لشئ مثير الفضول حقاً تجلس شخصية كالدكتور طه حسين أمام رئيس النيابة لاستجوابه فى اتهامات منسوبة اليه. والغريب - أو لعله ليس من الغريب - أنها اتهامات فكرية خالصة!.

ويهمنا بالدرجة الأولى أن نتعرف على «كيفية» التناول

القضائى لهذه «القضية» الفكرية الفريدة. أما نتيجتها فقد تحولت الى تاريخ متداول. ولعل الدافع الذى يثير فضولنا الى ذلك هو أننا - ربما لأول مرة أيضاً - نرى النيابة العامة، فى مصر على الأقل، تتدخل لتحقيق فى قضية فكرية بحتة. وإذا كانت الاتهامات الموجهة الى المتهم ها هنا اتهامات فكرية فهل يا ترى توفر خلفها قصد جنائى؟. اننا أمام مفكر آثر أن يتخلص من بعض الاسوار العقائدية المتوارثة التى تكبل حرية الفكر فى موضوع بعينه، وذلك فى سبيل أن يصل الى حقائق أكثر نصاعة. أنه بحكم القانون الطبيعى للفكر - وبشرعيته - لا يعتبر مارقاً بقدر ما يعتبر باحثاً عن الاكثر موضوعية وشمولية. بتعبير آخر نحن أمام مفكر لم يكفر بقيمه الدينية ولم يحاول هدم تراثه الوجدانى فهو يعلم تمام العلم كم هى ثابتة الاركان، ثم انه - باحترام شديد لها - يعمل على تأكيدها، وذلك عن طريق اثارة كل النقط التى يمكن أن تكون منافذ لهدمها، فكأنه يتقمص دور المستنكر المتشكك حتى يقوده برزخ الشك الى واحة اليقين. ثم أن موقفه ذاك فى حقيقة الامر جزء من حركة كاملة ولكن قبل أن تتحرك النيابة بكامل هيأتها للتحقيق فى هذه القضية «العصرية» الخطيرة لابد أن تتحرك أذهاننا بأسرع مما تحرك به واجب النيابة العامة

فى شخص «محمد نور» رئيس نيابة مصر فى ذاك الوقت والذى كشف قراره عن امكانيات نقدية هائلة مازلت كلما امعنت النظر فيها تعجبت وتساءلت كيف أن هذا النائب لم يكن ناقداً أدبياً مشهوراً فى عصره. ولابد أنهم في ذلك الوقت كانوا يقفون أمام أنفسهم باحترام شديد وتبعاً لذلك لم يكن أى مثقف يعتبر نفسه بالضرورة ناقداً مثلما يحدث كثيراً فى هذه الأيام. ولابد أيضاً أن «محمد نور» أدرك مدى أهمية القضية التى عليه أن يصدر فيها قرارا نهائياً أو شبه نهائي، فأستجمع كل طاقاته فكشف عن امكانياته النقدية التى نلمسها فى قراره الذكى رغم أننا قد نختلف معه فى بعض ما جاء من وجهات نظر. كان يعرف ان القضية التى بين يديه ليست هينة وإنما هى حدث جل اهتزت له البلد من أقصاها الى أقصاها وتصدت لاثارتها هيئات سياسية خطيرة وعلى مستوى شعبى واسع النطاق. وهى قضية ذات أبعاد ثلاثة: أدبى واجتماعى وسياسى.

أما كونها قضية أدبية فهى بلا شك - كمن أثارها تماماً - رائدة هى الأخرى. فمما لاشك فيه أن الخطوات الرائدة عادة ما تكتسب الزيادة ليس فقط فيما تحققه من نتائج بل فيما تثيره أيضاً من هزات واضطرابات وردود أفعال قد تجئ عكسية فى

بعض الأحيان. ومما لاشك فيه كذلك أن جيل الرواد أثناء زحفه الحضارى المشع حقق كثيراً من النتائج العظيمة فى كل المجالات .. والقضية التى نحن بصددها - اليوم - تقدم لنا الدليل القاطع على وجود اشعاع ثقافى حضارى بمصر فى تلك الفترة من ذلك الزمان. كان جيل الرواد الذى يقف على رأسه طه حسين يمثل ذروة التمرد على كل الأشياء «المقيمة» والقوانين والقوالب الثابتة فى الفن والحياة على السواء، وكانت ثورة تكتسح فى طريقها كل الخزعبلات البالية وتدفع ركام التقاليد، ذلك الركام المتخلف عن هدم كثير من الأبنية التى سقط بعضها تحت ثقل الزمن فى حين كان البعض الآخر آيلا، أو قابلاً للسقوط أو يجب أن يسقط سقوطاً ذريعاً. ثم، بالركام المتخلف، أخذ جيل الرواد يردم كثيراً من البرك والمستنقعات. حقيقة أن جيل الرواد كان طفرة حضارية منقطعة النظير كانت بدورها كأسلحة المحاريث تغوص فى الأرض فتشقها وتقلبها معرضه اياها للشمس لكى تضع فى جوفها بذوراً جديدة كان من المؤكد أنها تصلح للنماء فى هذه الأرض. أما المناخ الصالح فقد كان على جيل الرواد أن يوجده أيضاً. ولا ينكر التاريخ أنه قد هيأة بالفعل .. بدليل أننا الآن نحس بامتداد جذورنا الى باطن الأرض التى يتمدد ويتفرع فى

أحشائها طه حسين والعقاد والمازنى وشكرى وغيرهم. وإذا كانت هذه المعركة قد جرت على طه حسين كثيراً من المشاكل ووجهت نحو صدره رأس السهم، وإذا كانت قد وندت لسبب أو لآخر، الا انها على الرغم من ذلك كانت تمثل شموخ التطلعات الثقافية فى أدبنا الحديث.

وأما كونها قضية اجتماعية فهى قد التبست فى أذهان البعض ممن هم فى مركز الصدارة من المحتمع فجعلوها قضية عامة تهم الجميع لدرجة أنها تصل إلى مجلس النواب وتتدخل فيها هيئات سياسية ودينية على مستوى رسمى. والواقع أن جوهر الالتباس هذا هو الوجه السياسى للقضية بكل سماته. ان الوجه الاجتماعى للقضية يستند الى أن ثمة من اجترأ على أهم عمود يستند عليه الإنسان الا وهو عقيدة الإيمان فى ذاتها. ولعلنا لاحظنا أن منطوق الدعوى فى مجموع البلاغات التى وردت الى النيابة يتلخص فى أن مؤلف كتاب «فى الشعر الجاهلى» قد ارتكب الخطيئة فطعن على الإسلام ونبيه وعبث بشرف الله عبثاً لا يغتفر. لكن، يبدو أن اتهام العلم بالكفر له تراث عريق فى تاريخ الانسانية كلها وخاصة فى بلاد كانت بالكاد تفتح بصيرتها على مكشتفات العلم الحديث وتفتح أيضاً بعض فمها دهشة وذهولاً من هذه الخوارق التى

يحققها الإنسان على الأرض بجبروت مخيف يصل أحياناً إلى اقناع البعض بأنها من علامات الساعة! وتاريخ العلماء الذين اتهموا بالكفر والزندقة وتعرضوا للصلب، تاريخ حافل، بالعظات والعبر ويرينا إلى أى مدى نحن محتاجون الى معارك مثل التى قامت لها هيئات شعبية، وإلى رجال مثل الذين ارتادوها بشجاعة وإيمان وصدق.

.. والمتتبع لدراسات طه حسين يجد أن طريقته العلمية الجديدة بجرأتها فى الكشف عن الأسرار وبقدرتها على التمحيص والتدقيق فى البحث، يرى أن ثمة حملة شعواء كانت ترتفع فى مواجهتها من المتمسكين بالقديم الذين يمكن اعتبارهم متخلفين فى مجال الدراسات. هم يمثلون نوعاً من عبادة القديم وتقديسه تقديساً مطلقاً وساذجاً أيضاً. فالاسلوب القديم يعنى بقاءهم، لأنهم يعيشون على سطحه كما تعيش الطحالب فوق سطح الماء لا يعنيها أن تعرف ما كنه الماء ولا من أى أصل هو، كما لا يعنيهم أن يعرفوا ما سر حاجة الأرض إلى الماء أو ما هى علاقة الماء بالانسان .. إنما يعنيهم فقط أن يبقى سطح الماء راكداً ثابتاً جامداً كأرض يقفون عليها. وهم يتهمونه بالكفر والإلحاد لأنه أتى بما لم يأت به الأوائل فى هذا الميدان. وإذا بحثنا فى الردود التى دافع بها

أنصار القديم عن أساليبهم الجامدة وجدناها هي الأخرى جامدة بمعني أنها لا تساير ركب التطور ولا تستند الى حقائق موضوعية ولا تقدم أي نوع من الأدلة المقنعة .. أنها في معظمها ردود ذاتية ولذلك فهي لا تجد سوى سلاح واحد هو أن تتهمه بالكفر والإلحاد!. لكن البقاء دائماً يكتب للعناصر الجديرة بالبقاء. وطه حسين لو لم يكن تعرض لمثل هذه المعارك لما أستطاع أن يترك لنا شيئاً ذا بال. لقد كان يضع فى اعتباره عدم خلو السوق الأدبية من مثل أولئك الذين يرون فيه بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

فى دراسة «تجديد ذكرى أبى العلاء» لم يأبه طه حسين بحملات المهاجمين، ولم يهتم بغير الدراسة والتجويد بالأسلوب الذى يرى أنه الأنفع والأنسب والأفضل. ولم يكن من المعقول مثلاً أن يدرس شخصية أدبية كبيرة مثل شخصية «أبى العلاء» دراسة مجردة تبحث فى فنه البلاغى واللغوى مثلما درجت عادة القدماء وأذيالهم .. دون أن يتعرض لبيئته ولعصره ولكل المؤثرات السياسية والاجتماعية التى انطبعت على فلسفته وأدبه. والجامعة المصرية حينما قررت ايفاده فى بعثة دراسية إلى فرنسا لم تتخذ قرارها عبثاً، انما اتخذته بناء على أن أمامها دراسة تعتبر فى ذاتها أثراً أدبياً له قيمته

وأهميته التاريخية، وله أيضاً مستواه الفريد فى اتساع ثقافة المؤلف وفهمه للنصوص واتقانه لتحليلها.

والمؤكد فعلاً أن هذه التفاصيل فى مجموعها تكون ملامح الوجه السياسى لقضية ما سمى بأزمة الشعر الجاهلى. فالمعروف أن طه حسين كان هو المحرر الأدبى لجريدة السياسة الناطقة بلسان حزب الاحرار الدستوريين. والمعروف أيضاً أن حزب الأحرار الدستوريين كان حزباً رجعياً يضم مجموعة هائلة من الاقطاعيين أو بمعنى أصح يضم عناصر لا تمثل الشعب المصرى فى ذالك الوقت ... بعكس الحزب الوطنى مثلاً. ولكن انتماء طه حسين لحزب الأحرار الدستوريين كان يوضح حقيقة لا يمكن انكارها، تلك هى أن هذا الحزب رغم ما فيه من عناصر غير تقدمية إلا أنه كان يضم نخبة ممتازة من المثقفين، وكان على عكس ما يتصور البعض يهيئ مناخاً صالحاً لنمو الكثير مما يعبر عن حرية الفكر، وعلى رأس هذه العناصر كان «لطفى السيد». وقد ينبع سؤال: لماذا لم يكن طه حسين واحداً من رجال الحزب الوطنى اذا كان حقاً مؤمناً بالشعب وبقضاياه؟. وهنا يمكن أن تتضح حقيقة قد تفضح بعض ما كان موجوداً فى حياتنا السياسية من تناقضات فى تلك الفترة.

لقد كان الحزب الوطنى يؤمن بمبادئ الدولة الدينية وكانت

سياسته تقبل الارتباط بتركيا حيث نظام الخلافة العثمانية الذى كان الحزب الوطنى يرى أنه استمرار للخلافة الإسلامية. وفى هذا الصدد يقول «رجاء النقاش»: ان سياسة الحزب الوطنى كانت جامدة وتقليدية ومحافظة. أما طه حسين فمفكر متحرر ومنفتح يغلب العقل على العاطفة ويؤمن أن تحرير بلده لن يتم الا بتحرير الفكر أولا من القيود الثابتة. وهذا ما جعل طه حسين يفضل الارتباط بحزب الاحرار الدستوريين رغم اشتهار الحزب بأنه يحفل بأصحاب المصالح التى يهمها أن تهادن الانجليز. لكن ارتباط طه حسين بهذا الحزب كان ارتباطاً فكرياً بالدرجة الأولى عن طريق علاقته بلطفى السيد الذى كان نافذة مفتوحة على الحضارة الغربية وكان يؤمن أيضاً بالمنهج العقلى. كان طه حسين يبحث عن بيئة ثقافية تستطيع أفكاره أن تنمو داخلها، ولم تكن تتوفر هذه البيئة الا في حزب الاحرار الدستوريين. وكانت هذه البيئة بالفعل تتيح لافكار طه حسين الثورية المتحررة فرصة للانطلاق دون أى معوقات، وهى فرصة لم تكن تتوفر له لو أنه انضم الى حزب الوفد الذى يضم أغلبية شعبية كلها محافظة ولم يكن من المتوقع أن تسمح لطه حسين بانطلاقاته الفكرية المتطرفة فى نظرها. والزوبعة التى أثارها كتاب «فى الشعر الجاهلى»

امتدت الى مجلس النواب الذى كانت أغلبيته وفدية. وبالفعل وقف البرلمان ضد طه حسين بقيادة «سعد زغلول» وتقدم النائب الوفدى عبد الحميد البنان ببلاغ الى النيابة العامة .. فما هو موقف القانون الجنائى من طه حسين؟..

يقول رئيس النيابة: «ومن حيث أن العبارات التى يقول المبلغون أن فيها طعناً على الدين الإسلامى انما جاءت فى كتاب فى سياق كلام على موضوعات كلها متعلقة بالغرض الذى ألف من أجله، فلأجل الفصل فى هذه الشكوى لا يجوز انتزاع تلك العبارات من موضوعها والنظر اليها منفصلة وإنما الواجب توصلاً إلى تقديرها تقديراً صحيحا بحثها حيث هى فى موضعها من الكتاب ومناقشتها فى السياق الذى وردت فيه وبذلك يمكن الوقوف علي قصد المؤلف منها وتقدير مسئوليته تقديراً صحيحاً». ويتقمص شخصية الناقد فيترك المجال الجنائى ويروح يبحث عن كثير من الحيثيات فى المجال الأدبى فى اطار قضيته. لقد أراد أن يحقق فى بحث الدكتور طه حسين بأسلوب البحث أيضاً، فنراه يجمع المراجع ويرتب المصادر ويقرأ ويعيد فى بحث الدكتور طه، ويفند نقط الهجوم ويقارنها بأصولها فى المراجع السابقة، ويجرى حواراً بين التاريخ وبين آراء الدكتور طه، فكانت النتيجة انه لم يكتب مذكرة قانونية تفسيرية فقط ليصدر حكمه عليها، وإنما كتب

بحثاً نقدياً ممتازاً من وجهة نظر قانونية.

ويقول النائب الناقد عن نقطة الاتهام الأول بعد بحثها وعرضها وتدعيمها بكثير من الفقرات من كثير من المراجع: «ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف لنفسه أن يخلط بين الدين وبين العلم وهو القائل بأن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذى هو بطبيعته قابل للتغيير والنقص والشك والانكار - ص ٣ من محضر التحقيق - واننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس ونعصمها من انكار المنكرين وطعن الطاعنين - ص ٢٤ من محضر التحقيق - ولا ندرى لم يفعل غير ما يقول فى هذا الموضوع. لقد سئل فى التحقيق عن هذا فقال: ان الداعى أنى أناقش طائفة من العلماء والأدباء والقدماء والمحدثين وكلهم يقررون أن العرب المستعربة قد أخذوا لغتهم عن العرب العاربة بواسطة أبيهم اسماعيل بعد أن هاجر، وهم جميعاً يستدلون على آرائهم بنصوص من القرآن ومن الحديث، فليس لى بد من أقول لهم أن هذه النصوص لا تلزمنى من الوجهة العلمية.

وعن نقطة الاتهام يقول بعد تحليلها: «ونحن نرى أن ما ذكره المؤلف فى هذه المسألة هو بحث علمى لا تعارض بينه وبين الدين ولا اعتراض لنا عليه». أما عن الاتهام الثالث فيخلص إلى هذه النتيجة: «ونحن لا نرى اعتراضاً على بحثه

على هذا النحو من حيث هو إنما كل ما نلاحظه عليه أنه تكلم فيما يختص بأسرة النبى صلى الله عليه وسلم ونسبه فى قريش بعبارات خالية من كل احترام بل بشكل تهكمى غير لائق، ولا يوجد فى بحثه ما يدعوه لايراد هذه العبارة على هذا النحو». وتبقى بعد ذلك نقطة الاتهام الرابع. والنائب من خلال عرضه لها يستشهد بكتاب المؤلف وبمراجعه هو الخاصة، ثم يضيف هذا الرأى: «ونحن لا نرى اعتراضاً على أن يكون مراده بما كتب فى هذه المسألة هو ما ذكره ولكننا نرى أنه كان سيئ التعبير جداً فى بعض عباراته كقوله: ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ولا زعم لنفسه الانفراد بتأويلها فقد أخذ المسلمون يردون الإسلام فى خلاصته إلى دين ابراهيم هذا الذى هو أقدم وأنقى من دين اليهود والنصارى كقوله: وشاعت فى أثناء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين ابراهيم هذا قد كان دين العرب فى عصر من العصور لأن فى إيراد عباراته على هذا النحو ما يشعر بأنه يقصد شيئاً آخر بجانب هذا المراد خصوصاً إذا قرنا بين هذه العبارات وبين ما سبق له أن ذكره بشأن تشككه فى وجود ابراهيم وما يتعلق به». وبهذا ينتهى النائب من عرض وجهة نظره الأدبية، النقدية. ثم يستطلع بعد ذلك

رأى القانون.

و «عن القانون» عنوان كبير يورده النائب فى ذيل البحث ويورد المادة ١٢ من الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ٢٣ التى نصت بوضع نظام دستورى للدولة المصرية على أن حرية الرأى مكفولة. ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون، ثم المادة ١٤٩ منه التى نصت على أن الإسلام دين الدولة «فلكل إنسان حرية الاعتقاد بغير قيد ولا شرط وحرية الرأى فى حدود القانون، فله أن يعرب عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط ألا يتجاوز حدود القانون». ثم يورد كذلك المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلى التى نصت على عقاب كل تعد يقع بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادتين ١٤٨، ١٥٠ علي أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً.

وجريمة التعدى على الأديان المعاقب عليها بمقتضى المادة المذكورة تتكون بتوفر أربعة أركان:

الأول: التعدى.

الثانى: وقوع التعدى بإحدى طرق العلانية المبينة فى المادتين ١٤٨، ١٥٠ عقوبات.

الثالث: وقوع التعدي علي أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً.